الأهرام

١٠ مايو ١٩٥٧

جمعية المنتفعين ترفض شروط مصر

لكنها تجيز لاعضائها السماح لسفنها باستئناف الملاحة

فرنسا تشذ ولا توصى باستخدام القناة بشروط مصر..

لندن في ٩ ـ ي.ب.ـ رفضت جمعية المنتفعين بقناة السويس اليوم شروط مصر باعتبارها (غير وافية) ولكنها اجازت للدول الاعضاء ان تسمح لسفنها باستئناف الملاحة في القناة

فرنسا تشذ وحدها ..

وكانت فرنسا هي الوحيدة التي شذت من الاجماع فقد جاء في البلاغ الذي صدر بعد ثلاثة اسابيع من المفاوضات السرية لانهاء مقاطعة الغربيين غير الرسمية للقناة ان فرنسا وجدت انها لاتستطيع التوصية باستخدام القناة بالشروط التي طلبتها مصر !!

تصريح مصر وقرار مجلس الامن

وقال البلاغ الرسمي انه « اجمعت الدول الاعضاء على أن التصريح المصري غير وافٍ ولا يحقق الهدف من التسوية مشكلة القناة كما نص عليها قرار مجلس الامن في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٦

اما استئناف سفن الدول الاعضاء للملاحة في القناة ، فانه لا يعد قبولا للتصريح المصري كتسوية لمشكلة القناة

« النصيحة » بين ابقائها وسحبها

ولم يمض البلاغ الى ابعد من ذلك في الاشارة الى استعداد اكثر الدول الاعضاء لسحب « نصيحتها » لارباب السفن باجتناب القناة

اما بريطانيا التي تملك ثلث السفن التي تستخدم القناة فانه لايتنظر ان تسحب امرها لسفنها بالالتفاف حول جنوب افريقيا الا في نهاية الاسبوع القادم عندما يلقي ماكميلان بيانا في البرلمان

خلافات بين الاعضاء

وقد كشف بلاغ اليوم عن وجود خلافين بين الاعضاء المنتفعين ، فقد سجل مندوب فرنسا ان حكومته لاترى الظروف الحاضرة ملائمة للتوصية باستخدام القناة ، وسجل المندوب الاسباني ان الامر للتعدة هي وحدها صاحبة الحق في ان تقرر ما اذا كان المشروع المصري يتفق مع قرار مجلس الامن

السبيل الوحيد ...

وجاء واشنطن ان الدوائر الرسمية صرحت بان جمعية المنتفعين قد سلكت السبيل الوحيد المخول باجازتها للدول الاعضاء ان تستخدم القناة

وقالت هذه الدوائر ان امريكا في رأسية

البقية صفحة ٧ عمود ٣

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

١٩٥٧/٥/١٠

هيئة المنتفعين ترفض
بقية المنشور في الصفحة الاولى

عن شروط مصر ولكنها لا تجد سبيلا عمليا اخر سوى ان تضع هذه الشروط موضع التجربة وهي لا تزال ترجو ان توافق مصر على تعاون منظم مع المنتفعين

وقد سر هذه الدوائر قبول جمعية المنتفعين في بلاتها ان استئناف الملاحة في القناة لا يتضمن معنى الموافقة على شروط مصر لتسوية النزاع

وقد ابدت الدوائر الرسمية هنا بعض الدهشة لرفض فرنسا والدول الاعضاء الاخرين - على استئناف الملاحة في القناة ، فالاعتقاد السائد هنا انه لم يكن في الامكان فرض مقاطعة القناة بسبب المنافسة بين شركات الملاحة بعضها وبعضها الآخر ولا يعقل ان يخضع هؤلاء جميعا لقرار واحد

وقد كان هناك شك كبير في ان تعيد شركات الملاحة الفرنسية على مقاطعة القناة طويلا بينما تستخدم الشركات المنافسة الطريق الاقصر ويبدو للدوائر الرسمية هنا ان فرنسا اما انها لم تستطيع ترويض نفسها على مسايرة الموقف كما فعلت امريكا وبريطانيا وغيرهما ، او انها لا تزال مصرة على مقاطعة مصر باسم شركة القناة القديمة التي يملك الفرنسيون اكثر اسهمها ، والمطالبة بالرسوم التي تدفعها السفن للادارة المصرية

وقد كان هذا الاحتمال الاخير من الاسباب الرسمية التي برر بها الحكومة الامريكية قرار تجميد اموال مصر ، وذكر المسئولون وقتذاك ان هذه الاموال المجمدة ستستخدم في دفع التعويضات التي قد تطلب من شركات الملاحة الامريكية التي تدفع الرسوم لمصر مباشرة

على ان الدوائر الامريكية العليمة تشك في ان فرنسا ستلجأ الى مقاطعة مصر وتعتقد انها ستخسر اذا فعلت ذلك وان الاستمرار في تجميد اموال مصر ليس الا نوعا من الضغط المتمثل لحمل حكومة القاهرة على قبول نوع من التعاون المنظم مع المنتفعين

وقد استقبل متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية بلاغ جمعية المنتفعين بترحيب مشوب بالتحفظ ولكنه لم يذكر شيئا عما اذا كانت الحكومة البريطانية ستتسع الان سفنها باستخدام القناة وقال : اننا نرحب بالبلاغ فان ما جاء به يتفق من وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة الملكة

ثم قال : ان مصلحة الحكومة في السفن بما في ذلك القناة لا تزال قائمة وستقدم الحكومة التسهيلات لشركات الملاحة على ضوء ما يوجد من التطورات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية